نشرة صندوق النقد الدولي

بناء القدرات

الصندوق يعزز أثر مساعداته الفنية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
31 يوليو 2008

- تحسين إدماج التدريب والمساعدة الفنية في برامج الإصلاح القُطْرية
- الأهداف تتضمن تحسين بناء القدرات وقياس الأداء
- الصندوق يفتح أربعة مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية ويقترح إنشاء صناديق استئمانية مواضيعية

لضمان فعالية الأثر الذي تحققه المساعدة الفنية من خبراء الصندوق واستشاريه، يجري العمل على تحسين إدماجها ضمن أنشطته المعنية بالرقابة الاقتصادية والإقراض، وكذلك ضمن برامج الإصلاح القُطْرية.

يسعى الصندوق إلى تعزيز برنامج المساعدة الفنية عن طريق المواءمة بدقة أكبر بين أنشطة بناء القدرات من ناحية والأهداف الاستراتيجية الكلية من ناحية أخرى، وتحسين الرقابة وقياس الأداء، وإقامة شراكات أقوى مع المانحين الذين يقدمون التمويل. وإضافة إلى ذلك، يخطط الصندوق لفتح أربعة مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية في أنحاء مختلفة من العالم.

روابط فريدة من نوعها

يرى السيد موريلو بورتوغال، نائب مدير عام الصندوق، أن العلاقة بين الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية هي ميزة فريدة تنطوي على نفع كبير، حيث قال: إن الصندوق ليس مقدم المساعدة الفنية الوحيد بالطبع. ولكن ما نتميز به عن غيرنا في هذا المجال هو الروابط التي تصل بين المساعدة الفنية وعمليات الصندوق الأخرى."

وأضاف سيادته أن أنشطة الصندوق الرقابية وعملياته الإقراضية تساعده في تحديد مجالات المساعدة الفنية وترتيب أولوياتها حسب الأهداف الاستراتيجية لكل بلد وفي ضوء مشورة الصندوق بشأن السياسات. وقال "حين يُصدر الصندوق توصيات لبلدانه الأعضاء في إطار الرقابة وبرامج الإقراض، فهو يدعم تنفيذ هذه التوصيات بتقديم المساعدة الفنية في العديد من الحالات."

التنسيق مع السلطات القُطْرية

تبدو الرابطة بين مختلف الجوانب في عمليات الصندوق واضحة بشكل متزايد من خلال الطريقة التي يخطط بها الصندوق حاليا لأنشطة المساعدة الفنية. فإدارات "المناطق الجغرافية" الخمسة ــ وهي المسؤولة عن شؤون المناطق المختلفة حول العالم وحلقة الوصل الأساسية بين الصندوق والبلدان الأعضاء ــ تضطلع بالدور القيادي في وضع استراتيجيات المساعدة الفنية بالتنسيق مع السلطات القُطْرية.

وتتضمن هذه الخطط الاستراتيجية ــ التي تُعرض في "مذكرات الاستراتيجيات القُطْرية" ــ توضيحا لاحتياجات المساعدة الفنية لدى البلدان الأعضاء وترتيبا لأولوياتها، كما أنها تحدد إطارا متوسط الأجل لضمان التوازن الملائم بين الاحتياجات قصيرة الأجل على مستوى السياسات ومتطلبات بناء القدرات على المدى المتوسط.

وتساعد الآفاق الزمنية الأطول التي يغطيها التخطيط أيضا على توثيق التعاون بين الصندوق وغيره من مقدمي المساعدة الفنية وتيسير الحصول على التمويل اللازم. ويعمل صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والهيئات والجهات المانحة الأخرى لضمان عدم التداخل بين المساعدات المقدمة وتحقيق الاتساق بينها وبين مجالات خبرة كل طرف من الأطراف المشاركة.

وظيفة الصندوق الأساسية

تمثل المساعدة الفنية واحدا من الأنشطة الأساسية المنوطة بالصندوق. وعلى ذلك فإن اتخاذ تدابير مستمرة لتحسين التخطيط للمساعدة الفنية وتقديمها للبلدان المستفيدة يمثل عاملا حاسما في استمرار قدرة الصندوق على مساعدة البلدان في بناء مؤسساتها وتطوير مهاراتها من أجل تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية داعمة للنمو.

وقد قدم الصندوق في السنة المالية 2008 وحدها مساعدات فنية للبلدان الأعضاء تقرب من 200 سنة عمل/شخص (أو نحو 52 ألف يوم عمل/شخص). ويرى كثير من البلدان أن المساعدة الفنية تعود عليها بمنافع كبيرة، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل التي تحصل على الجانب الأكبر منها (أنظر الرسم البياني).

التركيز في تقديم المساعدة الفنية

يركز الصندوق في مساعداته الفنية على البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الأدنى في فئة الدخل المتوسط، ويهدف إلى تقديم العون اللازم في بناء المؤسسات والمهارات.

(المساعدة الفنية الميدانية المقدمة محسوبة بسنوات عمل الشخص)

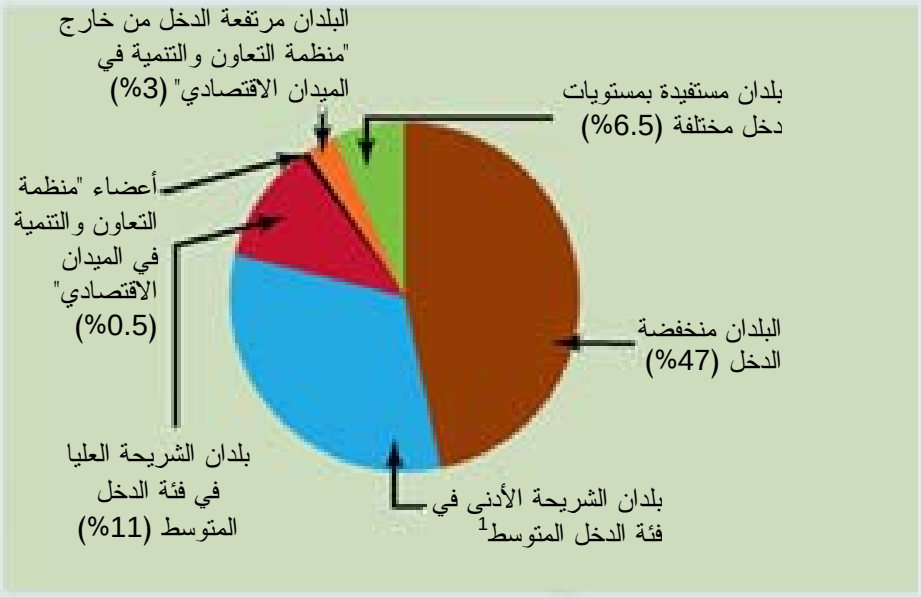

المصدر: صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسط دخل الفرد بالدولار الأمريكي: > 11.115 = دخل مرتفع؛ 3.595 – 11.115 = الشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط؛ 905 – 3.595 = الشريحة الأدنى في فئة الدخل المتوسط؛ < 905 = دخل منخفض.

1/ مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي.

تحسين قياس الأداء

يجري العمل أيضا على تنفيذ الإصلاحات لدعم سلامة الحوكمة الداخلية وتحسين قياس أداء المساعدة الفنية في الصندوق. ويتم حاليا وضع إطار معزز يكفل التتبع المنتظم لمسار تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة في مشروعات المساعدة الفنية.

ويقوم مديرو المشروعات بتحديد هذه المؤشرات سلفا ثم يجري قياس النتائج في ضوئها، وهو ما يسمح بإجراء تقييمات أكثر انتظاما وإضفاء رؤى قيمة جديدة على العملية ككل. وتساعد المقارنة بين النتائج المحققة والخطط الأولية على التأكد من إمكانية استخلاص الدروس على الأقل لتحسين الأنشطة المستقبلية إذا ما تبين قصور في الوفاء بأهداف المشروع.

وبالتالي، فإن أي تقييم مُجْد لنتائج المساعدة الفنية يتعين أن يتضمن بالضرورة تقديرا لتكاليف تقديم هذه المساعدة. وبالتالي، فإن تقدير تكلفة المساعدة الفنية يتوخى مستوى من الدقة والشفافية المتزايدة في الوقت الراهن. وسوف يساعد الفهم الواضح للتكاليف أيضا على توزيع الموارد بكفاءة أكبر، وتحسين المساءلة، وتيسير الحصول على تمويل خارجي إضافي.

شراكات أقوى مع المانحين

يولي المانحون الذين يمولون المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق اهتماما خاصا بالتحسينات ذات الصلة بحساب التكاليف وقياس الأداء. ولطالما عقد الصندوق شراكات مع المانحين الذين تسهم مساعداتهم المالية في مواصلة الاستجابة للطلب على خدمات بناء القدرات.

وقد أشار ألفريد كرامر، مدير مكتب الصندوق لإدارة المساعدة الفنية، إلى خبرة الصندوق الفريدة والجودة الفنية والنطاق الدولي اللذين يميزان عمله، قائلا إنها تسهم جميعا في كسب مساندة كبيرة من المانحين لأنشطة المساعدة الفنية التي يضطلع بها الصندوق. "يقول لنا المانحون إنهم يقَدِّرون قيمة برنامج المساعدة الفنية من حيث النفع الذي يعود به على البلدان المنفردة وكذلك الدور الأوسع نطاقا الذي يؤديه في تشجيع النمو والاستقرار على المستوى الدولي. ونحن نقدر أيضا هذه الشراكات مع المانحين لأن دعمنا للبلدان الأعضاء يزداد فعالية عندما نضع برنامجا مشتركا للتنسيق والتعاون."

مصادر تمويل جديدة

يسعى الصندوق للاستفادة من الميزات النسبية لمساعداته الفنية بهدف التوسع في التمويل الذي يقدمه المانحون حتى يتسنى تلبية احتياجات البلدان المتلقية. ولن يؤدي ذلك إلى تعميق الشراكات الحالية مع المانحين فحسب، وإنما سيعمل أيضا على توسيع قاعدة المانحين عن طريق استكشاف مصادر جديدة للتمويل.

ويمثل تجميع أموال المانحين لدعم المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق أحد المجالات التي ثبتت فيها فعالية الشراكات المعقودة بينه والمانحين. وتأتي مراكز المساعدة الفنية الإقليمية الستة ــ في منطقة المحيط الهادئ؛ ومنطقة الكاريبي؛ وشرق وغرب ووسط إفريقيا؛ والشرق الأوسط ــ لتسوق أمثلة بارزة على مثل هذه الترتيبات.

ويحصل كل مركز على معظم التمويل المخصص له من البلدان المانحة، والجهات الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية، وأحيانا من البلدان المستفيدة ذاتها. وإلى جانب المشاركة المالية، تستفيد هذه المراكز من إسهامات المانحين عن طريق لجان التسيير.

تتولى لجنة تسيير تضم ممثلين للبلدان المستفيدة والجهات المانحة وصندوق النقد الدولي تقديم الإرشادات الاستراتيجية اللازمة لبرنامج العمل في كل مركز عن طريق عملية تساعد على إيجاد توافق في الآراء وتضمن شعور جميع الأطراف المعنية بملكية مشتركة لأنشطة المساعدة الفنية المقدمة. ويخطط الصندوق لإنشاء أربعة مراكز إقليمية جديدة ــ مركز في كل من أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى، ومركزان في إفريقيا جنوب الصحراء.

صناديق استئمانية جديدة

استرشادا بنموذج المراكز الإقليمية القائم على التعاون مع مانحين متعددين، يعمل صندوق النقد الدولي أيضا على وضع قائمة اختيارات تضم أنواعا من الصناديق الاستئمانية المواضيعية بغية تجميع موارد المانحين لأغراض المساعدة الفنية في عدد مختار من مجالات خبرة الصندوق. وسوف تساعد هذه الصناديق الاستئمانية في تسليط الضوء على الروابط بين المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي واستراتيجيات المانحين بشأن التنمية في الخارج.

ويمكن إنشاء صناديق استئمانية لتحسين الإدارة المالية العامة؛ ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتطوير الإحصاءات؛ وإدارة الثروات الطبيعية؛ والمساعدة على تحقيق الاستمرارية في تحمل الديون وإدارة الدين العام/الأصول العامة؛ وتعزيز استقرار القطاع المالي والتنمية في البلدان منخفضة الدخل؛ وتمويل المساعدة الفنية للدول الهشة.

وإلى جانب الدور الذي تؤديه ترتيبات تجميع الموارد المذكورة بوصفها أداة لنقل موارد المانحين إلى البلدان التي تحتاج إليها، فمن شأنها أيضا تيسير التنسيق بين المانحين فيما يخص المساعدات المقدمة لبلدانهم على النحو الوارد في "إعلان باريس بشأن فعالية المعونة". وإضافة إلى ذلك، فبينما تتبع معظم المراكز الإقليمية منهجا أكثر اعتمادا على الممارسة

العملية يركز على بناء القدرات، فسوف تركز الصناديق الاستئمانية المواضيعية على المساعدة الفنية المتخصصة ذات الصلة بقضايا محددة، مما ينشئ أوجه تكامل مهمة بين المبادرتين.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org.